

عمان : الخميس ٧ شوال سنة ١٣٩٣ ه. الموافــق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٧٣ م. العدد ٥ ٥ ٢ ٢

قانون مؤقت رقم (۸۵) لسنة ۱۹۷۳

قانون العقـو العـام

مطبرة القطات المساى الأردب



المحت ينط للال

عى السين للفعل ملك الملكة للوالاندالهائمير

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣٠ نصادق – بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولــة على أساس عرضه على مجلس الامة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣

قانـون العفو العـام

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية .

المادة ٢ — باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة يسري مفعول هذا القـــانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل ١٩٧٣/١٠/٣١ سواء صدرت بها أحكام من قبل المحاكم المختصة أم لم تصدر .

المادة ٣ ـــ تعفى جميع الجراثم المشمولة بهذا القـــانون بحيث تزول حالة الاجرام من أساسها وتسقط كل دعوى جزائية أو عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ ــ لا يشمل هذا القانون :

أ _ جر اثم التجسس المر تكبة لمصلحة العدو .

ب ـــ الجر ائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسر اثيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

ج ـــ الجر اثم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

حراثم القتل العمد والقتل قصداً بالنسبة للفاعل أو الشريك :

م حراثم هنك العرض والاغتصاب والحطف المقرونة بالاكراه أو العنف :

و – جر اثم الانجار بالمخدرات والعقاقير الخطرة .

ز - جرائم سرقة أو اختلاس أموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف ج

وزيـــــر وزيــــر وزيـــر الدفــــاع الدفــــاع الدفــــاع الدفــــاع الدفــــاع الدفــــاع الدفــــاع الدفــــاع الحمد عبد الكريم الطراونة سالم مساعدة زيد الرفاعي

1944/1./4.

المادة ٦ – يخلى سبيل الموقوفين والمحكومين تمن تشملهم أحكام هذا القسانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة أو

المادة ٧ – تؤلف لجنة برثاسة رئيس النيابة العامة وعضويــة وكيل وزارة العدل والنائب العام العسكري للنظر في

كل اعتر اض او اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قر اراتها بالاكثرية . `

النائب العام العسكري حسب مقتضي الحال الى مدراء السجون مباشرة :

المادة ٨ ــ رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

